

لسوريا دوراً خاصاً تستعيد معه استراتيجية وحدة المسارات العربية التفاوضية مع إسرائيل، وبذلك تستعيد دورها الإقليمي الذي يمكن أن يغيثها عن الإقدام على إصلاحات داخلية أو يغطي الممارسات القمعية في الداخل.

كما أن اشتداد أزمة الملف النووي الإيراني وتحدي إيران لإرادة المجتمع الدولي، وسعيها لأن تكون دولة إقليمية عظمى لها دور خاص في قضايا الشرق الأوسط الحيوية، تمنح النظام فرصة لتفادي الضغوط الدولية والإقليمية بما فيها العربية، وتمنحه الأمل في إمكانية المناورة والمساومة مع الدول المتخوفة من الأطماع والتهديدات الإيرانية، خاصة في الخليج، بما فيه العراق الذي ابتلي بالفوضى الأمنية ذات المنشأ الإيراني في بعض جوانبها، ليعرض النظام دوره ومساعدته في طمأنة دوله مقابل شروط سياسية واقتصادية، واستغلال تلك الأجواء ليُقدم في ظلها على التفرغ للداخل وملاحقة واعتقال ناشطيه ومواصلة الشطب على الآخرين وإطالة حالة الاستبداد القائمة على احتكار السلطة تحت شعارات راكمتها عقلية البعث منذ الثامن من آذار ١٩٦٣ عندما امتطى الأفكار القومجية وصولاً إلى تأييد حالة الطوارئ والمحاكم والقوانين الاستثنائية لتخديم مصالح النظام وأعدائه في ارتكاب كل أنواع التجاوزات وإنعاش ظاهرة الفساد والإفساد وحسن البلاد بالخوف والقلق. لكن المنطق والحكمة تتطلبان غير ذلك، فسوريا ليست بحاجة للمزيد من حالة الاحتقان السائدة التي تزيد الاعتقالات عمقاً وتآزماً، بل أنها بحاجة لحوار وطني ديمقراطي وتحالف وطني، فالإعلام العالمي ومواقف المنظمات الدولية والحقوقية بما فيها بيان رئاسة الاتحاد الأوربي التي أعربت جميعها عن القلق الشديد حول الممارسات التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان والناشطون السياسيون، وطالبت باحترام ما جاء في الدستور السوري حول الحقوق المدنية والسياسية، ودعت إلى الإفراج عن جميع المعتقلين من أصحاب الرأي والمنقذين، وساهمت في تسليط الأضواء على ما يجري داخل سوريا، وكأنه لا يوجد فيها سوى الاعتقالات، وأبرزت الحاجة الماسة لتضامن دولي واسع من أجل ردع السلطة السورية التي تكابر لتخفي قلقاً يزداد شدة كلما اقترب موعد تقرير لجنة التحقيق الدولية في الخامس عشر من حزيران وخشيتها من احتمال تحميل المسؤولية عن اغتيال الحريري لبعض المسؤولين السوريين، وما يترتب على ذلك من إمكانية حصول أزمة تطال هيبته الأمنية، وتفتح الأبواب مجدداً أمام ضغوط خارجية أكبر، وإشكالات داخلية متوقعة.

ماذا وراء حملة الاعتقالات الأخيرة..؟ أهو خوف، أم استقواء بالتطورات؟

تلقي الرأي العام السوري باستهجان واستنكار أنباء الاعتقالات الأخيرة التي طالت ١٢ ناشطاً من الموقعين على بيان يدعو إلى تصحيح العلاقات مع لبنان والاستجابة لمطالب المجتمع الدولي في ترسيم الحدود وإقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين وعدم التدخل في شؤونه الداخلية... ولما كانت تلك المطالب لا تستدعي مثل هذه الحملة الجماعية، فإن المراقبين يجمعون على أن هذه الاعتقالات تهدف في حقيقتها إلى قمع المعارضة وإسكات صوتها، كما تستهدف الدور الذي تصدى له المتقنون ورموز الطيف السياسي والاجتماعي المتنوع في سوريا، ذلك الدور الذي يسعون لممارسته خارج إطار سياسة السلطة وأجهزتها الأمنية وإعلامها المتخشب، وهي -أي الاعتقالات- تأتي في إطار حملات إرهاب المجتمع السوري السارية منذ عدة أشهر وشملت خلالها العديد من النشطاء وأصحاب الرأي بما فيهم أعضاء مجلس إدارة منتدى الأتاسي والعشرات من المواطنين الأكراد في حلب والجزيرة وغيرهما، وتعبّر هذه الاعتقالات في الكثير من دوافعها عن إصرار النظام على رفض التغيير الديمقراطي السلمي وممانعته، وعن تجاهله وفشله في إيجاد الحلول المناسبة للأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المستعصية، وعن استفحال ظاهرة الفساد المستشرية في أجهزة الدولة (القطاع العام). ويستمد هذا الإصرار على مواصلة القمع من قراءته الخاطئة للمتغيرات الدولية والإقليمية والداخلية، حيث يتوهم النجاح في لبنان وإفشال الحوار الوطني هناك، ووضع العراقيل أمام إنهاء ولاية رئيس الجمهورية ونزع سلاح حزب الله والمخيمات... وهو بذلك، لم يتمكن من استيعاب التوازنات الإقليمية الجديدة، وينسى أن النفوذ الإقليمي الذي تمتعت به سوريا أواخر التسعينات من القرن الماضي، والذي شكّل في حينه غطاءً لعمليات القمع والملاحقة في الداخل قد انتهى، وأن الأوهام التي يبنيناها على المكاسب التي تحققت لبعض حلفاء المحور الواحد في المنطقة لن يؤمن للنظام القوة اللازمة لمواصلة حملات القمع بحق المعارضة الداخلية حتى النهاية. ومن بين تلك الأوهام، أنه يعتبر فوز حماس في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني وتشكيل الحكومة سيعيد ترتيب الأوراق ويعيد عملية السلام إلى الصفر، ويعطي